سياسات إسرائيل في الترحيل والإحلال لإلغاء حق العودة*

مقدمة

ليس عبثاً أننا نشهد منذ سنوات عديدة حملات إسرائيلية- أمريكية متلاحقة في قضية قراري التقسيم وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وصلت إلى ذروتها في وعد بوش لشارون في نيسان/٢٠٠٤م، وما تزال تلك الحملات مستمرة بلا هوادة، خاصة من أقطاب الكيان الإسرائيلي، وعلى نحو سافر كلما تحركت عملية السلام المزعوم.

إن كانت خريطة الطريق السياسية السلامية ووسائل الإعلام المختلفة التي غطتها بكثافة مذهلة آنذاك، قد أجّلت- كسابقاتها من مشاريع التسوية- القضايا الفلسطينية الجوهرية وفي مقدمتها «حق العودة للاجئين الفلسطينيين» الذين أصبح عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين لاجئ موزعين على مختلف الدول وفي شتى الأصقاع، فإن الزعماء الإسرائيليين لم يهدؤوا في الوقت نفسه ساعة، ولم يفوّتوا مناسبة إلا وأعلنوا فيها رفضهم المطلق لإمكانية العودة لملايين اللاجئين، فضلا عن مناقشة القرار (١٩٤).

لعل الإجماع السياسي الإسرائيلي الأخير- عشية أنابوليس حول ضرورة الاعتراف الفلسطيني العربي بيهودية إسرائيل وإصرار أقطاب إسرائيل على أن ذلك الاعتراف يعتبر «نقطة الانطلاق للمفاوضات»- إنما يشكل ذروة الهجوم

* **نواف الزرو**، كاتب صحفي وباحث، ومحرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية.

الابتزازي على حق العودة بهدف شطبه، وعلى فلسطين كلها من بحرها إلى نهرها بغية تهويدها وبالشرعيات كلها: الفلسطينية والعربية والدولية.

إن التصريحات التي أدلى بها شارون- الذي تسير حكومة أولمرت على طريقه- في الخطاب الذي ألقاه يوم الأحد ٢٠٠٣/٦/٨م أمام مركز حزب الليكود في تل أبيب، كان قد أسقط ما تبقى من الأوهام الفلسطينية والعربية حول الاستعدادات الإسرائيلية على هذا الصعيد. فقد أعلن بمنتهى الوضوح: «لن نسمح بعودة لاجئ واحد إلى إسرائيل» مؤكداً بذلك أهم ما جاء في بيانه وبيان الرئيس الأمريكي بوش في العقبة (يوم ٢٠٠٣/٦/٤م) حول الدولة اليهودية التي تشطب- في الجوهر- حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتشطب أيضاً الوجود العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ينطوي هذا على جملة لا حصر لها من الأسئلة والتساؤلات والدلالات حول جوهر قضية اللاجئين وحق العودة وحول النكبة أيضاً، وحول السياسة الإسرائيلية التي ترفض رفضاً مطلقاً مناقشة مسألة العودة لـ (٤٠) ألف لاجئ فلسطيني حسب مقترحات فرنسية.

يمكننا في هذا السياق تحديداً تثبيت حقيقة كبرى، رافقتنا على مدى سنوات الصراع العربي- الإسرائيلي الماضية، هي أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة تشكل جوهر الصراع المستمر منذ نحو ستين عاماً، وإن اللاجئين هم جوهر النكبة الفلسطينية ومضمونها ومادتها، وإن قضيتهم هي قضية وطن وشعب وتاريخ وحضارة وتراث وحاضر ومستقبل.

تشكل النكبة وقضية اللاجئين في العقل والوعي الفلسطينيين جزءاً مركزياً من الشخصية الفلسطينية، وليس من الذاكرة فقط، أي إن الفلسطيني المنكوب اللاجىء هو أيضاً السياسي والثقافي والاقتصادي. ولأن اللاجئ الفلسطيني هو الأساس حتى اليوم، فلا يمكن الفصل عملياً بينه وبين النكبة المستمرة إلا بمعالجة النكبة ذاتها وحل مشكلتها.

الحاصل اليوم أيضا أن قضية اللاجئين والنكبة غدت نكبات صغيرة وكبيرة متلاحقة متصلة، فالحرب الإسرائيلية على الشعب العربي الفلسطيني شهدت وما تزال في هذه المرحلة مجازر دموية جماعية وفردية بشعة ضد نساء الفلسطينيين وشيوخهم وأطفالهم وشبانهم، وهي مجازر مفتوحة لا نهاية لها، في الوقت الذي تشهد فيه فلسطين في الضفة والقطاع على نحو خاص حملات حربية اقتلاعية متصلة من الاجتياحات والعمليات العسكرية التدميرية المنهجية ضد البنى التحتية الفلسطينية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وهي حملات قتل مكثف وتدمير شامل تشنها دولة الاحتلال، وتحمل في طياتها بعدا يتعلق بالوجود والإلغاء السياسي والحقوقي وإلانساني للآخر العربي الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وحق العودة وإقامة الدولة.

– الخطاب الإعلامي الإسرائيلي في قضية اللاجئين وحق العودة

إن الذي يجري في المشهد الفلسطيني هو المضمون الحقيقي للاستراتيجيات الإسرائيلية تجاه قضية النكبة واللاجئين، فمنذ البدايات الأولى لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨م تبنت القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية سياسة ومنهجية واضحة راسخة وخطابا إعلاميا سافرا لم يتغير حتى يومنا هذا، ملخصه رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين

رفضاً مطلقاً، والعمل على تصفية هذه القضية التي يجمع الإسرائيليون جميعا على أنها تهدد دولتهم استراتيجياً.

من هنا تعامل الإسرائيليون- وما يزالون- سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا مع قضية اللاجئين باعتبارها أخطر ملف خلّفته حرب ١٩٤٨م، وباعتبارها قضية تثير الرعب وهواجس الأمن والخوف على مستقبل الدولة الإسرائيلية، ولذلك يصعب أن نرى مسؤولاً إسرائيلياً مستعداً لإرخاء أذنه لبحث مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما الإصغاء فقط لبحث كيفية توطين اللاجئين والانتهاء منها مرة واحدة وإلى الأبد.

لا بأس إذن، في أن نؤكد من البداية أن الخريطة السياسية الإسرائيلية برمتها، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الحاخام إلى ميرتس، ومن أصغر جندي إلى الجنرال، ترفض مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين، و لم يطرأ- على مدى السنوات الماضية، ومنها سنوات المفاوضات السياسية العقيمة وصولاً إلى خريطة الطريق التي تبنتها الأطراف المعنية بالتسوية- أي تغير في التثقيف السياسي والأيديولوجي الإسرائيلي تجاه حق العودة للاجئين، ولا في النظرة الإنسانية- وليست السياسية- لهؤلاء اللاجئين، ولا في وسائل الإعلام.

فالمجتمع الإسرائيلي الذي أقيم على الحراب والإرهاب لم يشهد أي تغير يمكن أن نتوقف عنده في هذه المسألة، وإن كانت هناك بعض الكتابات أو الأصوات الفردية النائية- هنا أو هناك- والتي خُنِقت أو اختنقت في مهدها، والتي طالبت بمنح الفلسطينيين حق العودة كما لليهود حق العودة.

– يوميات يوسف فايس منذ البدايات

لقد استند الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ البدايات الاولى إلى كم هائل متراكم من الأدبيات والتصريحات السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتصلة منذ تاريخ القضية.

لعل أخطر معلومة لها صلة بالموقف الإسرائيلي وبفايس هي التي وثقها الدكتور إيليا زريق في دراسته «اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية»–الدستور الأردنية ١٩٩٧/٩/٢٨م- إذ قال: «في الخامس من حزيران ١٩٤٨م التقى يوسف فايس، مدير الصندوق القومي اليهودي، ديفيد بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل، واقترح خطة عملية تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مساكنهم، اشتملت على خلق حقائق تعمل على استحالة عودة اللاجئين، هي:

١. تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية.
٢. منع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة، بما في ذلك الزراعة والحصاد.
٣. الحيلولة دون قيام فراغ، بجعل اليهود يستوطنون في عدد من المدن والقرى العربية المهجورة.
٤. إصدار قوانين تمنع عودة اللاجئين.
٥. النهوض بحملة دعاية تمنع عودة اللاجئين.
٦. مساعدة الدول العربية في استيعاب اللاجئين.

وقد وافق بن غوريون على مكونات الخطة كلها باستثناء بندها الأخير، الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في

اجتماع عقد في ٢٦ آب ١٩٤٨م، إذ أعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم، وعلى إسرائيل ألا تذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية إن حدث ذلك، وإذا أُجبِرت إسرائيل على إعادة اللاجئين فإنها تسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحِرَفيين، لكنها لا تسمح أبداً بعودة أي من القرويين.

بعد ذلك بأسابيع رفض أول وزير خارجية لإسرائيل، موشيه شرتوك (شاريت لاحقاً) عبر وسائل الإعلام، توصيات الكونت فولك برنادوت بعودة اللاجئين، وكان برنادوت وسيط الأمم المتحدة الذي انتدب إلى فلسطين للتوصل إلى تسوية سلمية فيها، ولضمان أمن سكانها وسلامتهم (في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦، الملحق٢، بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨م).

كانت الخطة- كما هو واضح من بنودها- تعكس العقلية والمنهجية الإسرائيلية إزاء موضوع اللاجئين الفلسطينيين، ولم تكن كافة السياسات والإعلامية الرسمية الإسرائيلية إلا تكريساً وتطبيقاً لها.

لقد تمادى الموقف الإسرائيلي وتطاول وتجاوز كل القوانين والمواثيق والخطوط الحمراء بمطالبته الفلسطينيين بالتنازل عن حق العودة إذا أرادوا التوصل إلى تسوية سياسية.

- خريطة المواقف الإسرائيلية في وسائل الإعلام

كان الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي الجنرال احتياط شلومو غازيت قد عبر عن هذه المواقف تماماً، وهي عملياً مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حينما كتب في صحيفة معاريف الإسرائيلية ١٩٩٢/٥/١٢م قائلاً:

«كل من يريد حلاً للنـــزاع الإسرائيلي– العربي يعرف جيداً أنه لن يكون هناك أي حل حقيقي إذا لم يحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، يوجد في المنطقة ملايين اللاجئين ظلوا دون بيت أو محل منذ ١٩٤٨م، وهؤلاء ضحايا الحرب وضحايا التحريض السياسي العربي الداعي لعدم الاستجابة لأي مشروع يحل مشكلتهم وينقذهم من ضائقتهم خارج إسرائيل، فحتى لو تمكنا من حل كل المشاكل الثنائية التي يجري بحثها في اللجنة الإسرائيلية– الأردنية– الفلسطينية، أو بيننا وبين السوريين أو اللبنانيين، فلن نعالج النـــزاع علاجاً حقيقياً؛ لأن مسألة اللاجئين ستعود للظهور وتشكل بؤرة لتشويش أي تفاهم واتفاق، ولا يمكن أيضا إيجاد حل لهذه المسألة دون تنازل فلسطيني عن موضوع تحول خلال السنين إلى موضوع حساس جداً من ناحية سياسية وعقائدية وعاطفية، وهو موضوع حق العودة. إن تنازلاً عربياً– فلسطينياً في هذه النقطة، سيعتبر دليلاً قاطعاً على تسليم الجانب العربي بوجود إسرائيل ويأسهم من إمكانية تصفيتها، وهذه هي الخطوة الوحيدة التي يمكن بوساطتها امتحان النوايا العربية– الفلسطينية، هذا هو الموضوع الوحيد الذي يتطلب عملاً عربياً مهماً وفورياً وإعلاناً يسلم بالتنازل عن حق العودة، وإزالة مخيمات اللاجئين، وإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وإلغاء مكانة اللاجئ، وتنفيذ مشروع عربي دولي لتوطين اللاجئين وإصلاح أحوالهم».

وفي مقاله نشرتها صحيفة معاريف في ١٩٨٩/١/٦م، عبر كاتبها عاموس جلبوع– وهو باحث استراتيجي أيضاً– عن ذات الفحوى والبعد، إذ قال:

«إن حق العودة للفلسطينيين يعني وبشكل واضح نهاية الدولة الصهيونية».

اشترط موشيه شاحاك وزير الطاقة الإسرائيلي في السياق ذاته في حينه «التنازل الفلسطيني عن حق العودة، ووقف الإرهاب شرطا للدخول في مفاوضات» ؛ ذلك لأن هذا الحق- كما قال أروي أفنيري أحد أبرز أقطاب معسكر السلام الإسرائيلي في مقالة له نشرت في مجلة هعولام هزية في ١٩٩٠/٢/٧م- «يثير الرعب لدى الإسرائيليين».

لذلك أيضاً كتب عدد من السياسيين والباحثين الإسرائيليين- ومنهم د. يوحنان بادر- في معاريف ١٩٩٩/٣/٢٠م متسائلين: «من سيوافق من الإسرائيليين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين». وكتب جدعون ليفي في هآرتس ١٩٩٧/٨/١٧م عن رعب العودة قائلاً: «طالما يطرح الفلسطيني موضوع حق العودة فإن الإسرائيلي يشير قائلاً: ها هو الدليل القاطع بأنْ لا حل للنزاع، وأنه ليس هناك من نتحدث معه، فهم يريدون يافا...».

بينما يرجع الدكتور زريق الموقف الإسرائيلي إلى أسباب إنثروبولوجية اجتماعية إلى حد كبير، تركز الحل باتجاه واحد هو «حل مسألة اللاجئين بالتوطين». وكشف الباحث الإسرائيلي المعروف ميرون بنفنستي في صحيفة هآرتس ١٩٩٩/٧/٨م النقاب عن: «أن ردود الفعل الإسرائيلية الغاضبة في موضوع حق العودة تنبع من أسباب نفسية؛ لأن كافة التوقعات تشير إلى أن الفلسطينيين سيتحولون إلى أغلبية، حتى دون عودة اللاجئين»، وربط بنفنستي المشكلة بالتوازنات الديموغرافية.

لذلك- واستناداً إلى جملة أخرى من الأدبيات والكتابات الإسرائيلية

حول مشكلة التوازنات الديموغرافية- فإننا لا بد أن نأخذ الهواجس والمخاوف الديموغرافية الإسرائيلية في خلفيات مواقفهم في الحسابات إزاء مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

- الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التصفوية

هذا هو الموقف الرسمي الإسرائيلي- وموقف الشارع الإسرائيلي أيضا- من قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فالسياسة الرسمية والإعلامية الإسرائيلية منذ قيام الدولة الإسرائيلية لم تَكِلَّ أو تَمِلَّ أو تتوقف عن سياسة المصادرات والاستيطان والتهويد والطرد والإحلال عبر مختلف وسائل الإرهاب أو الترغيب، وإنها لم تتوقف في الوقت ذاته عن رسم الأفكار والمقترحات والمشاريع الرامية إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وتصفيتها باعتبارها الأهم والأخطر والأكثر حساسية وديمومة وتفجراً من بين كافة القضايا الفلسطينية الكبيرة الجوهرية.

تنافس الإسرائيليون، على مدى أكثر من نصف قرن، على طرح الأفكار والمقترحات والمشاريع التصفوية التوطينية- على وجه الحصر- للاجئين الفلسطينيين، وقد بلغت كماً كبيراً، تجاوز عشرين خطة إسرائيلية رسمية، إضافة إلى عدد كبير من الأفكار غير الرسمية التي لا تسعفنا هذه الدراسة المكثفة باستعراضها، لذلك ارتأينا أن نكثف طرح الأفكار والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية في أبرزها وأهمها وأخطرها وأكثرها جدية وشرحاً للسياسة الإسرائيلية الحقيقية، وللنوايا المبيتة لتصفية هذه القضية الكبيرة التي حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية دائما على الترويج لها.

• مشروع شاريت

كان هناك مشروع وزير خارجية إسرائيل في حينه موشيه شاريت الذي أعلن عن موافقة حكومته على المشاركة في حل قضية اللاجئين عن طريق جمع الأموال لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، وقدم المقترحات للولايات المتحدة في ١٩٥٦/١٢/١٩م.

• مشروع ليفي أشكول

في ١٩٦٥/٥/١٧م عرض ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك مشروعاً أمام الكنيست يتكون من عدة نقاط، تضمَّن البند السادس منها النص التالي الخاص باللاجئين:

«يتم توجيه جزء من الموارد للمنطقة الضخمة باتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (أي في الدول العربية)، وإسرائيل على استعدد للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية التوطين».

• لجنة البروفيسورات

في ١٩٦٧/٧/٢٣م شكل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ليفي أشكول لجنة لتصفية القضية الفلسطينية بعد احتلال ١٩٦٧م، وتصفية ملف اللاجئين بشكل خاص، وقد أطلق على تلك اللجنة اسم لجنة البروفسورات، وهم أربيه ديبورتسكي، وشموئيل أيزنشتات، ودان تبنكين.

أعد هؤلاء خطة سرية شاملة، وشكلوا لجنة باسم شؤون توطين اللاجئين الفلسطينيين، وتأهيلهم من خلال نقلهم إلى مواقع جديدة في سيناء أو تهجيرهم للخارج، غير أن الخطة لم تنفذ لأسباب عديدة.

ثم جاء وزير الخارجية أبا إيبان في ١٩٦٨/١٠/٨م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقدّم المشروع الإسرائيلي الشامل لحل الصراع العربي– الإسرائيلي المكون من عشر نقاط، تطرق فيها إلى قضية اللاجئين بدعوته إلى عقد مؤتمر تحضره دول الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم، وعن طريق دمجهم في المجتمعات الموجودين فيها.

• مشاريع أخرى

تواصلت المشاريع الإسرائيلية بصيغ وأساليب وفي ظروف مختلفة، وكلها انصبت على عقد اتفاقيات صلح بين الكيان الصهيوني والدول العربية على حساب قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، وكان أهمها وأبرزها مشروع ألون المشهور الذي طرحه إيغال ألون في ١٩٧٧/٧/١٣م، أمام حكومة الكيان الصهيوني، والذي عُرف بمشروع تنظيم الحدود، عاد وأكده ألون– وزير خارجية إسرائيل– في آب ١٩٧٦م. ووضع ألون أيضاً مشروعاً للتسوية، وطرح شمعون بيريز مشروعا في ١٩٧٦/٦/٧م، عندما كان يشغل منصب وزير المواصلات، وطرح موشيه ديان مشروعا في ١٩٧٢/٨/٣٠م، وبن غوريون في ١٩٧٢/٩/٨م.

دعت كافة هذه المشاريع إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال ما يسمى بإعادة توطنيهم وتأهيلهم.

• مقترحات مركز جافة

ربما يعد المشروع الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية المعروف باسم «جافة»، برئاسة الجنرال أهارون ياريف، حول التسوية السياسية أهم

مشروع استراتيجي؛ إذ تضمن ستة بدائل للتسوية، اشترط المشروع على الفلسطينيين الموافقة على عدد من التنازلات الأساسية لقاء التقدم على طريق التسوية، وفي مقدمتها التنازل عن حق العودة للاجئين إلى فلسطين ١٩٤٨م، ودعا المشروع إلى توطين اللاجئين وإعادة تأهيلهم وإنهاء قضيتهم.

هكذا نرى عبر هذه الجولة المكثفة في الفكر السياسي الإسرائيلي والمقترحات والمشاريع السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، أن تلك المقترحات والأفكار والمشاريع تحظى- أولا وقبل كل شيء- بتأييد معظم الإجماع السياسي الإسرائيلي إذا لم يكن كله، وهي تدعو تماماً إلى تصفية ملف اللاجئين وإنهائه بأي وسيلة متاحة، إما عن طريق الترحيل المقنع، أو عن طريق التوطين والتأهيل، أو عن طريق التعويضات.

استناداً إلى هذه الأرضية الفكرية السياسية الإسرائيلية، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإصرار على أن يتنازل الفلسطينيون والعرب عن حق العودة للاجئين شرطا مسبقا للدخول في المفاوضات السياسية، واستناداً إلى الأرضية ذاتها فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تبدي استعداداً لبحث قضية اللاجئين.

- قضية اللاجئين -إعلاميا- في إطار عملية المفاوضات واحتمالات التسوية

ماذا تقول مجريات عملية المفاوضات الجارية في موضوع حق العودة؟ وما هي السيناريوهات والآفاق المطروحة للحل؟ ثم ما هي الاستخلاصات الأساسية الكبيرة التي يمكن أن نتلمسها ونشدد على أهميتها البالغة؟

نقترب في هذا السياق الدراسي المكثف، في قضية اللاجئين، من خطوط

التماسّ التفاوضية والإعلامية كما غطتها وسائل الإعلام المختلفة، لنطرح ونتساءل ونستشرف حول الآفاق والسيناريوهات:

- إن عملية المفاوضات من المحتمل أن تستأنف إن عاجلا أو آجلا، رغم المخاضات والأزمات المتلاحقة. ولأن مفاوضات التسوية النهائية قد تكون في الأفق- كما يزعمون- فما هي إذاً الاحتمالات الحقيقية في أن تطرح قضية اللاجئين، وتعالج بصورة جذرية؟
- هل سنشهد في إطار هذه المفاوضات نقلة حقيقية، مثلاً في السياق والمواقف واللاءات الإسرائيلية إزاء قضية اللاجئين؟
- هل سنرى مرونة عند حكومة أولمرت الراهنة تجاه قضية اللاجئين، تمسح اللاءات الإسرائيلية السابقة، ولو جزئياً؟
- كيف تعاملت اللجان التفاوضية التي أوكلت لها القضية منذ البداية؟
- هل من الممكن التوصل إلى حل جذري في هذه القضية المتفجرة؟

- المنطلقات والثوابت المعلنة

يتبين لنا بوضوح عبر ذلك الزخم الكبير من المعطيات والوثائق الواردة آنفاً في سياق الدراسة أن المنطلقات والثوابت الراسخة للأطراف المختلفة لم تتغير على المستوى الرسمي الإسرائيلي أو الدبلوماسي والإعلامي الاستهلاكي للرأي العام، ولا على المستوى الفلسطيني، رغم الإشارات الواردة حول اللقاءات السرية المغلقة وما نتج عنها، خاصة ما يتعلق بوثيقة أبو مازن— بيلين، ولا على المستوى العربي أو الأمريكي.

فالمنطلقات والثوابت الفلسطينية الإعلامية- وكذلك المنطلقات العربية-

واضحة المعالم، ومستندة أساسا إلى القرارات الدولية، والمطالبة بتطبيقها، وممارسة حق العودة وتقرير المصير للفلسطينيين.

وعلى صعيد المنطلقات والثوابت الإسرائيلية المعلنة إعلاميا فإنها لم تتحرك قيد أنملة، ولم تتغير، وقد قرأنا هذا من الوثائق والمواقف السابقة. وحسب المؤشرات المتوفرة والمتراكمة عن مواقف الحكومات الإسرائيلية، فإنها- على ما يبدو- لن تتغير جذرياً، وسنرى ذلك لاحقاً.

تضاف المواقف الأمريكية- بطبيعة الحال- إلى المنطلقات والثوابت الإسرائيلية لتُعززها. غير أن المنطلقات والثوابت شيء، وما جرى ويجري عملياً خلال المفاوضات والغرف المغلقة شيء آخر.

- حق العودة في الاتفاقات الموقعة

بالعودة إلى نصوص الاتفاقات العربية- الإسرائيلية الموقعة، وهي كامب ديفيد، وإعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، ومعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، يتبين أن هذه الاتفاقات قد أسقطت المعالجة الفورية والجذرية لقضية اللاجئين والنازحين، وأرجأتها إلى مفاوضات المرحلة النهائية، في الوقت الذي لم تُشِرْ فيه إلى القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، و٢٣٧ الخاص بعودة النازحين الفلسطينيين. أكد ذلك الدكتور سلمان أبو ستة في دراسة له بعنوان: نحو حل ممكن ومقبول لمسألة اللاجئين والنازحين.

وفي الوقت الذي أشار فيه الدكتور أبو ستة إلى المادة الثانية من المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية، إذ ذُكر- وللمرة الأولى صراحة- العمل

على توطين اللاجئين «من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم»، في هذا الوقت نرى أن إعلان المبادئ الفلسطيني– الإسرائيلي قد أرجأ المناقشة والحل لهذا الملف الفلسطيني الأكثر جوهرية وأهمية وتفجراً.

لم نقرأ في الاتفاقات أي ذكر لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ولم تحاول الأطراف العربية التأكيد أو الإشارة إلى هذا الحق الكبير المشروع الراسخ، والموثق في القرارات الدولية. ووفق ما رشح عن اللقاءات السرية المغلقة فإن المفاوض الفلسطيني لا يطرح ولا يشدد على القرارات الدولية التي تؤكد على حق العودة، وهو تائه ومشغول بتفاصيل استحقاقات المرحلة الانتقالية على حساب القضايا الجوهرية المؤجلة. ولا يختلف الموقف العربي هنا عن الموقف الفلسطيني.

– تجربة اللجنة الرباعية للنازحين في الميزان الإعلامي

حتى نتلمس الاحتمالات التفاوضية إزاء قضية اللاجئين فلنا عبرة مثلا في تجربة اللجنة الفنية الرباعية لبحث آليات عودة النازحين الفلسطينيين، فقد أخفقت هذه اللجنة– وفقا لِكَمٍّ كبير من التقارير الإعلامية متعددة المصادر– على مدى دوراتها وجولاتها العديدة التي عقدتها خلال السنوات القليلة الماضية في التوصل إلى شيء، حتى تعريف مشترك متفق عليه حول من هو النازح، رغم طرح الموضوع وبحثه في كافة الاجتماعات، ولم تقترب مواقف الأطراف المشاركة في اللجنة أيضا من تحديد الأعداد التقريبية للاجئين.

دون الخوض في حيثيات المباحثات في هذه اللجنة حول تعريف من هو النازح، وحول أعداد النازحين، فإن العبرة التي نود التشديد عليها هنا هي أن السياسة الإعلامية والتفاوضية الإسرائيلية في قضية النازحين سياسة مماطلة وتفصيلية وتضييعية، وترمي إلى إطالة أمد المفاوضات- إن وقعت- حول القضية لسنوات طويلة جدا يتوقع أن تكون كلها عجافا تفاوضياً.

والموقف الإسرائيلي أقرب إلى التعامل مع قضية النازحين لعام ١٩٦٧م قضية إنسانية وليست قضية سياسية وطنية حقوقية. فإذا كان الأمر كذلك على مستوى اللجنة الرباعية والنازحين فكيف سيكون الأمر بالنسبة لحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م!

لا نعتزم في هذا السياق أن نَتوه ونُتَوِّه القارئ معنا في تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، مثلما تاهت أطراف اللجنة الرباعية في تعريف من هو النازح وتحديد عدد النازحين، فالمبدأ العريض الكبير أن فلسطين عربية، وأن الشعب الفلسطيني الموزع على دول المنطقة والعالم هو صاحب الأرض والوطن والحق، وله الحق- كل الحق- في العودة إلى أرضه ووطنه، وممارسة حقه الكامل في ذلك.

- الاستراتيجية الإعلامية الفلسطينية

الواضح من الاتفاقات والمعاهدات التي وقعت حتى الآن أنها لم تبحث قضية اللاجئين، ولم تحدد إطار مبادئ بخصوصها، ولم تطرح مسألة حق العودة للاجئين، وإنما أرجأت القضية وعلقت الملف، وأسقطت حق العودة تفاوضياً مرحلياً.

أكد د. أسعد عبد الرحمن- مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في منظمة التحرير الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة سابقا- الثوابت الفلسطينية في موضوع حق العودة غير مرة، وأنْ لا تنازل عن هذا الحق، فقد أكد في لقاء أجرته معه صحيفة الرأي الأردنية على سبيل المثال: «أن التوطين مرفوض فلسطينياً وعربياً وقومياً، وأنه افتئات على الحق الوطني للدول المضيفة»، وأضاف «إن الاستراتيجية الفلسطينية السياسية التفاوضية الإعلامية تستند إلى سيناريو واحد، هو إقرار حق العودة وفق القرار ١٩٤، إضافة إلى التعويض»، وأوضح قائلاً: «لدينا دراسات جاهزة سنتقدم بها»، وأشار إلى «وجود ورقة تفاهم مشتركة أردنية فلسطينية حول موضوع اللاجئين».

ولكن هناك أيضاً لقاءات ووثائق سرية أخرى تتعلق بملف اللاجئين، ولا ندري حقيقة إلى أي مدى سيستفاد منها إعلاميا، ونشير فيما يلي إلى أهمها، وهو ذلك اللقاء الذي جمع أكاديميين فلسطينيين وآخرين، وعقد في جامعة هارفارد الأمريكية، جاء في بروتوكول اللقاء، كما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٩٩٨/٩/٩م: «اقترح أكاديميون إسرائيليون وفلسطينيون مؤخراً حلولاً لمشكلة اللاجئين من خلال تقرير مشترك هو الأول من نوعه».

هذا التقرير الذي وصل إلى صحيفة هآرتس هو نتيجة للمحادثات التي بدأت في ١٩٩٥م وانتهت قبل فترة، وجرت برعاية معهد (فيترهد للعلاقات الدولية في جامعة هارفارد) الذي يهتم باقتراح حلول لكل واحدة من القضايا التي تتعلق بالتسوية الدائمة جزءا من خطة دولية لحل الصراعات.

مشكلة اللاجئين هي القضية الأولى التي حاول المعهد مواجهتها وطرحها على بساط البحث، والوثيقة مثيرة للاهتمام والتشجيع؛ لأنها

توفر للطرفين فرصة لبلورة تسوية تدفع النقاش الجماهيري للأمام بعد خمسين سنة من المراوحة في المكان.

يقول الفلسطينيون من ناحيتهم: إنهم يملكون حق العودة لبيوتهم الموجودة في حدود عام ١٩٦٧م، والإسرائيليون يردون بأن مشكلة الفلسطينيين لا تهمهم، والوثيقة الجديدة تضمنت عدة نقاط تفاهم مهمة، ولكن الفجوات بقيت بين الطرفين اللذين يعتقدان بإمكانية التغلب عليها من خلال مفاوضات التسوية الدائمة التي ستتطرق أيضاً لقضايا الحدود والمستوطنات وغيرها.

- المشاركون

الجانب الإسرائيلي الذي بلور الوثيقة شمل سفير إسرائيل السابق في مصر والأردن (شمعون شمير)، والمستشرق في الجامعة العبرية (موشيه ماعوز)، ومعلق هآرتس للشؤون العسكرية (زئيف شيف)، ورئيس جامعة حيفا سابقاً (جبريئيل بن درور)، وعضو الكنيست من حزب العمل (يوسي كاتس)، والمدير الإسرائيلي للجنة الإسرائيلية الأمريكية (يوسي آلبر).

وشارك من الجانب الفلسطيني رئيس طاقم مفاوضات مراقبة السلام العامل في جامعة كمبردج (يزيد الصايغ)، ورئيس الملتقى الفكري العربي في القدس (إبراهيم الدقاق)، والمعلق السياسي (حسن الخطيب)، والمحاضر في جامعة النجاح في نابلس المختص في الرأي العام الفلسطيني (خليل الشقاقي).

عقدت المجموعة اجتماعاتها بمساعدة موظف هارفارد (هيربرت

كالمان) الذي يحاول منذ سنوات عقد لقاءات بين إسرائيليين وفلسطينيين، وقد انضم إليه (نديم روهانا) الذي يرتبط بمعهد فيترهد.

وأوضح (آلبر) الذي قام بصياغة التقرير مع (خليل الشقاقي) أن المشروع معقد جداً بسبب الماضي، وليس فقط بسبب الحاضر والمستقبل، «في أوسلو قرر الطرفان عدم التطرق للماضي وإنما للمستقبل وحده، ولكن عندما يصل الأمر إلى قضية اللاجئين فليس بالإمكان العمل وفق هذا المبدأ، وقد كان علينا أن نصغي الواحد للآخر، لأن كل حل يجب أن يضمن الموافقة الجماهيرية الواسعة في كلا الطرفين فيما يتعلق بمصير اللاجئين».

- وعد بوش لشارون

انقلبت الأمور على خلاف كل الحسابات التفاوضية السلامية، وانتقلت إلى مرحلة نكبوية فلسطينية جديدة في عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن.

لا نبالغ بالتثبيت- بداية وبعنوان كبير- بالقول: إن زخم الهجوم الأمريكي- الإسرائيلي على شطب حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين من كل الأجندات التفاوضية والسياسية والإعلامية الإقليمية والدولية قد بلغ ذروة هستيرية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصراع على الإطلاق؛ ذلك أن حق العودة هو جوهر الصراع والنكبة والقضية والحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين.

لعل الهجوم الأمريكي- الإسرائيلي لشطب حق العودة قد بلغ ذروته إلى حد كبير في الوعد الذي منحه الرئيس الأمريكي بوش لملك المشروع

الصهيوني (شارون) في نيسان/ ٢٠٠٤م. وكذلك في الترخيص المفتوح لشارون بأن يواصل حرب التدمير الشامل للبنى التحتية الفلسطينية وحرب الإبادة السياسية ضد الشعب الفلسطيني بهدف الإجهاز على حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حق العودة.

لا نبالغ إن قلنا وأكدنا أيضا في السياق ذاته أن ذلك الوعد الذي يعد بمثابة استمرار واستكمال لوعد بلفور والمشروع الاستيطاني الصهيوني، قد فتح كل الملفات مجددا، وأثار كل الأسئلة والتساؤلات المتفجرة على كل الأجندات السياسية. وأن وعد بوش قد وضع ذاكرة حق العودة وثقافته لنحو خمسة ملايين لاجىء فلسطيني في مواجهة خطاب التسوية ومشاريع التصفية.

فاللاجئون الفلسطينيون هم جوهر النكبة ومضمونها ومادتها، وقضيتهم هي قضية وطن مغتصب ومهوّد، وقضية شعب مشرد، وقضية تاريخ وحضارة وتراث وحاضر ومستقبل، ولأنهم لب الصراع وجوهره ومادته أيضا مع المشروع الصهيوني فإن هذا الصراع يغدو صراع وجود وبقاء واستمرار، ويحمل في ثناياه وأبعاده وتداعياته كل المضامين والمعاني للإلغاء والإحلال والإبادة السياسية.

يمكننا- في سياق هذه المضامين والأبعاد والتداعيات- أن نقرأ قراءة متجددة مشروع خريطة الطريق البوشية أولا، وأن نقرأ ثانيا حرب الاجتياحات والاغتيالات، والجدران العنصرية، ومعسكرات الاعتقال، والعقوبات الجماعية، وبناء المستعمرات، والتي تنتج بمجموعها نكبات

جديدة للفلسطينيين تأتي في إطار الإبادة السياسية، وأن نقرأ ثالثا- وعلى نحو خاص- وعد بوش لشارون.

فمن بلفور إلى النكبة إلى مدريد إلى أوسلو إلى وادي عربة إلى كامب ديفيد الثانية إلى خريطة الطريق ثم إلى فك الارتباط فوعد بوش لشارون المشؤوم، كلها تتصل وتتواصل محطات على أجندة النكبة الفلسطينية المستمرة.

ينطوي ذلك الوعد البوشي لشارون على جملة- لا حصر لها- من التداعيات والتحديات والأخطار الداهمة التي تتهدد بضياع فلسطين العربية من البحر إلى النهر، وإنهاء قضية اللاجئين إلى أبد الآبدين، إذا لم تتحرك الأمة والدول والأنظمة العربية لتلحق نفسها وحقوقها! فالوعد وضع فلسطين عمليا بين وعدين تاريخيين يتلاقيان على الإجهاز الكامل الشامل والمطلق على فلسطين لصالح المشروع الصهيوني والدولة اليهودية النقية.

- نحو إعادة صياغة الخطاب الإعلامي العربي الفلسطيني

يمكننا بعد كل ذلك أن نسجل بعض الملاحظات المهمة حول الخطاب الإعلامي الفلسطيني والعربي، كما يلي:

- في ضوء جدل فلسطيني داخلي حول حق العودة للاجئين فقد تعامل الإعلام الفلسطيني الرسمي مع قضية اللاجئين بشكل موسمي، وليس في إطار خطة استراتيجية وإعلامية واضحة وإجماعية.
- هناك أيضا ما يمكن أن نسميه ازدواجية في الخطاب الإعلامي عند بعض المسؤولين الفلسطينيين، فهناك لغة دبلوماسية منفتحة مرنة

جدا مع الوفود الأجنبية وفي المؤتمرات، بينما نجد لغة متشددة في المقابل عند التعامل مع الجمهور الفلسطيني فيما يتعلق بالحقوق والثوابت الوطنية.

- نفتقد في هذا السياق إلى التحقيقات الصحفية المصورة، والتي تعرض على الرأي العام معاناة اللاجئين الفلسطينيين، والمشاهد الإنسانية هنا لا حصر لها.
- إن الإعلام الفلسطيني بعيد- إلى حد ما- عن عملية تثقيف وتوعية للاجئ الفلسطيني بحقوقه، ووسائل المطالبة بها، يستتبع ذلك من الفلسطينيين أولاً ثم من العرب ثانياً مراجعة الخطاب الإعلامي السياسي التفاوضي، ومراجعة أجندة الأولويات الفلسطينية العربية. ولا بد للخطاب الإعلامي الفلسطيني- العربي أن يأخذ بالاعتبار النقاط التالية:
- التمسك بالقرارات الدولية المتعقلة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في عامي ١٩٤٨م و ١٩٦٧م، فالقرارات الدولية رصيد دولي شرعي وقانوني وأخلاقي، ويجب التمسك بها في ظل موازين القوى الظالمة القائمة على الساحة الدولية اليوم. فالسياسة الإسرائيلية ترفض التعامل مع القرارات الدولية، وخاصة قرار ١٩٤. والسياسة الرسمية الأمريكية ترى أنه لم يعد هناك إمكانية للتعامل مع القرار نفسه، الأمر الذي يعني- عملياً وتفاوضياً- أن على الفلسطينيين والعرب أن يتركوا هذا القرار وراءهم، وأن يتخلوا عن حق العودة

للاجئين، إذا أرادوا تسوية سياسية. ولا تخفي المصادر الإسرائيلية المختلفة هذا المطلب الإسرائيلي التي ترمي دولة إسرائيل بثقلها كله وتوظف إمكاناتها وضغوطاتها كلها من أجل تمريره قهراً وقسراً على الفلسطينيين.

- تفعيل العمل الجماعي العربي عبر المؤسسات العربية المختلفة، وخاصة الجامعة العربية، والقمم العربية، وكذلك على مستوى المؤسسات الشعبية العربية، وإن كانت الأمة العربية قد اكتوت بنيران خيباتها المتلاحقة من هذه المؤسسات الرسمية القومية.
- محاصرة السياسة الإسرائيلية الرافضة لحق الفلسطينيين في العودة، والداعية إلى توطين اللاجئين وتصفية قضيتهم، والضغط على الرأي العام العالمي، وعبره على الرأي العام الإسرائيلي، والضغط على الحكومة الإسرائيلية كي:
  - تعترف بمسؤولياتها التاريخية عن الاضطهاد والتشريد الذي لحق بالشعب الفلسطيني.
  - تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، اعترافاً مبدئياً يشمل كافة اللاجئين وذرياتهم.
  - تعترف بمبدأ التعويض للفلسطينيين عن الأذى والمعاناة التي لحقت بهم على مدى العقود الماضية.
- على الفلسطينيين ثم العرب أن يطرحوا قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية وطن مغتصب وشعب مشرد، وقضية

حقوق وطنية وسياسية وقانونية وإنسانية، ولتصبح المعادلة في الخطاب الفلسطيني– العربي: «حق العودة والتعويض وإقامة الدولة المستقلة»، وليس اختزال القضية والحقوق، إلى ما تريده دولة الاحتلال الإسرائيلي وحليفتها الإدارة الأمريكية من توطين للاجئين في البلدان التي يوجدون فيها، بغية تصفية هذه القضية وإنهائها على شكل يتعارض مع القرارات والمواثيق والعدالة والحق والمنطق.

- على الفلسطينيين– الذين قد يخوضون مفاوضات ثنائية مع دولة الاحتلال حول ملف اللاجئين وغيره– أن يستخدموا كافة الإمكانات والهيئات والقدرات المتاحة لهم وبين أيديهم.